الأمم المتحدة S/PV.9984

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9984**

الخميس، 21 آب/أغسطس 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد ألفارو دي ألبا	(بنما)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد جادون
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيد باي
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيدة سينيسي
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد سون لاي
	غيانا	السيد ألكينز
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2025/509)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2025/509)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هانا سيروا تيتيه، الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/509، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين تقدمهما السيدة تيتيه، والسفير محمد يوسف، نائب الممثل الدائم للصومال، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيتيه.

السيدة تيتيه (*تكلمت بالإنكليزية*) تنعقد جلستنا بعد أن نجحت 26 بلدية ليبية في الذهاب إلى صناديق الاقتراع في 16 آب/أغسطس على الرغم من تحديات كبيرة. وأود أن أشيد بتفاني هيئة إدارة الانتخابات، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وموظفيها وأفرقتها في مراكز الاقتراع ومسؤولي الأمن في تمكين الانتخابات. وأود أيضا أن أدعو جميع المرشحين إلى قبول نتائج الانتخابات باعتبارها خيارات ناخبيهم، وإلى تيسير نقل السلطة إلى القادة المنتخبين حديثا، حيثما اختار الناخبون التغيير. وبالنسبة لمن يحافظون على ثقة ناخبيهم، أود أن أشيد بهم على قيادتهم.

وللأسف، لم تتمكن جميع البلديات التي كان من المتوقع أن تجري الانتخابات من القيام بذلك. ففي صبيحة يوم الانتخابات، أصدرت الحكومة التي عينها مجلس النواب في الشرق تعليمات بتعليق العمليات الانتخابية في 16 بلدية، وسُحبت مواد التصويت من المراكز في جميع أنحاء الشرق والجنوب. وهذه الحالة تجسد بوضوح التحدي المتمثل في وجود مؤسسات منقسمة، وتأتي بعد القرار الذي اتخذوه سابقا في تموز/يوليه بتعليق إجراء الانتخابات في 11 بلدية أخرى، منها بنغازي وسبها وسرت وطبرق. وأحث السلطات الفعلية في الشرق على السماح باستئناف هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وبُذلت جهود لعرقلة الانتخابات في بعض بلديات الغرب. ففي 15 أغسطس/آب، أضرم مجهولون النار في مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الزاوية ودمروا المواد الانتخابية. وأرجئت هذه

الانتخابات إلى 23 آب/أغسطس. وبعد الهجمات المسلحة والحرق المتعمد لمكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في زليتن والساحل الغربي على التوالي، جرت الانتخابات بسلاسة. وأبدى موظفو المفوضية في الساحل الغربي التزامهم بإجراء الاقتراع من خلال إقامة عملياتهم خارج مكاتبهم المحروقة من أجل السماح بإجراء التصويت.

وبحلول نهاية يوم الاقتراع، بلغت نسبة إقبال الناخبين 71 في المائة. وهذه إشارة واضحة إلى أن الشعب الليبي يتوق إلى انتخاب ممثليه. وفي بعض الحالات، كانت هذه هي الانتخابات الأولى منذ عام 2014. غير أن تعليق الانتخابات البلدية في شرق وجنوب ليبيا، الذي أشير إليه سابقا، يشكل إشارة واضحة كذلك إلى أن الجميع ليسوا ملتزمين بنفس القدر بدعم التطور الديمقراطي في ليبيا وأن هناك حاجة ملحة إلى إعادة ضبط العملية السياسية.

وقدمت إلينا اللجنة الاستشارية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في شباط/فبراير تقريرها في أيار/مايو. ومنذئذ وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شرعت البعثة في إجراء مشاورات على مستوى البلد بشأن نتائج اللجنة الاستشارية، التي تقدمت بمقترحات لإجراء انتخابات وطنية وتوحيد المؤسسات.

وتواصلنا مع الأطراف المعنية الليبية في الحكومة وزرنا المدن والتقينا بالسلطات البلدية. كما عقدنا لقاءات مفتوحة مع تمثيل واسع النطاق من مختلف القطاعات. وكانت نسبة المشاركة كبيرة، وأعرب الحاضرون بوضوح عن تطلعاتهم الديمقراطية، وعن إحباطهم إزاء التطورات السياسية خلال السنوات القليلة الماضية. وكان الهدف من مشاوراتنا الاستماع إلى أكبر عدد ممكن من أصوات الليبيين للاسترشاد بها في وضع خريطة طريق واقعية وقابلة للتنفيذ سياسيا تستجيب لشواغل الشعب الليبي.

ولالتقاط مزيد من آراء الليبيين وإثراء تفكير البعثة بشأن خريطة الطريق، أجرينا دراسة استقصائية إلكترونية دعونا فيها الجمهور إلى عرض آرائهم بشأن توصيات اللجنة الاستشارية. وبعد أكثر من 500 22 من الردود، ومع التحذير بأن هذا الاستطلاع كان يرمي إلى توفير مؤشر على ما يفضله المستجيبون، أعرب 42 في من المستجيبين عن تفضيلهم لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة مع إدخال تعديلات على الإطار الانتخابي الحالي، كما أوصت اللجنة الاستشارية؛ وأعرب 24 في المائة عن تفضيلهم لتشكيل جمعية تأسيسية لتحل محل المؤسسات القائمة، و 19 في المائة عن تفضيلهم لاعتماد دستور دائم قبل الانتخابات، و 12 في المائة عن تفضيلهم لإجراء انتخابات تشريعية فحسب. وكررت النساء والشباب الليبيون في اتصالاتنا الشخصية والافتراضية وفي الاستطلاع الإعراب عن تطلعهم إلى المشاركة المجدية في تحديد مستقبل ليبيا السياسي، وشددوا على ضرورة ضمان التمثيل وتوفير ضمانات انتخابية واستيعاب الجميع في هيئات اتخاذ القرار. وكانت الرسالة التي تلقيناها بوضوح الرغبة في وقف دورات المراحل الانتقالية المتكررة؛ والحفاظ على وحدة البلد ومؤسساتها وتعزيزها، وتجديد شرعيتها عن طريق الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ وإنهاء ما كان أشير إليه في كثير من الأحيان على أنه تدخل أجنبي. ويطالبون بأصوات أقوى من خلال العملية السياسية للتوصل إلى حكم خاضع للمساءلة، يرتكز على دستور دائم.

واستنادا إلى توصيات اللجنة الاستشارية وردود الشعب الليبي، إضافة إلى الدروس المستفادة من فشل الجهود السابقة التي بذلتها البعثة لإجراء الانتخابات في عام 2021، فإننا مقتنعون بوجوب تركيز العملية السياسية على ضمان إجراء انتخابات عامة وتوحيد المؤسسات من خلال نهج متسلسل.

ونقترح خريطة طريق مبنية على ثلاث ركائز أساسية. أولا، يجب تنفيذ إطار انتخابي سليم من الناحية الفنية وقابل للتطبيق من الناحية السياسية يهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وثانيا، يجب إقامة مؤسسات جامعة من خلال حكومة جديدة موحدة. وثالثا، يجب إجراء حوار منظم يتيح مشاركة الليبيين على نطاق واسع لتناول المسائل الحرجة التي يجب معالجتها من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للانتخابات، وصياغة رؤية مشتركة، والتصدي للعوامل المسببة للنزاعات على المدى الطويل، مع دعم الجهود القصيرة الأجل لتوحيد المؤسسات وتعزيز الحوكمة في القطاعات الرئيسية.

ونتوخى أن تنفّذ هذه الخطة بشكل تدريجي وفي شكل حزمة. وينبغي أن ينصب التركيز على إجراء عملية تدرجية مع تحديد مراحل التنفيذ، بحيث تسهل كل خطوة من خطوات التنفيذ الناجح للخطوة التالية من خريطة الطريق نحو تنظيم الانتخابات الوطنية. ولن أضع جداول زمنية مصطنعة، ولكنني أعتقد أن الإطار الزمني الإجمالي اللازم لإتمام خريطة الطريق بنجاح يتراوح بين 12 و 18 شهرا، وسينتهي بإجراء الانتخابات العامة وبالتدرج التالي. أولا، يجب تعزيز قدرة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإعادة تشكيل هيئة إدارته لملء الشواغر الحالية وضمان استقلالها المالي لتنظيم الانتخابات. وبالتوازي مع ذلك، يجب إدخال تعديلات على الإطارين القانوني والدستوري لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية من أجل معالجة المسائل الرئيسية بما يسهل إجراء الانتخابات ومعالجة المشكلات التي ساهمت في فشل الانتخابات في عام 2021.

وبعد هاتين الخطوتين السابقتين، اللتين يمكن إنجازهما خلال الشهرين المقبلين، على الأكثر، إذا توفرت الإرادة السياسية للقيام بذلك، يجب التوصل إلى اتفاق على حكومة جديدة موحدة قادرة على تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية مع إدارة وظائف الحكم الرئيسية بفعالية. وسيقترن ذلك بتنفيذ إجراءات حاسمة لدعم استعداد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للعمل ومعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن والحوكمة والإدارة الاقتصادية والمصالحة لتيسير إجراء الانتخابات، وسيمكن من تتبع التقدم الذي تحرزه الأطراف والمؤسسات، بما فيها المفوضية والمؤسسات الأمنية.

وإلى جانب ذلك، ستعقد البعثة حوارا منظما لا يقتصر على إشراك الجهات السياسية والأمنية الفاعلة فحسب، بل سيشمل أيضا الشعب الليبي من خلال إشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والمكونات الثقافية، والنساء والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وممثلين عن مؤسسات الحوكمة لاستكشاف حلول ملموسة لتحديات الحكم المستمرة والمشاكل التي قد تعيق العملية الانتخابية، ووضع أساس لرؤية وطنية ستشكل الطريق نحو الاستقرار على المدى الطويل. وستنبثق عن هذا الحوار توصيات بصياغة تغييرات فورية في السياسات المتعلقة بالقطاع الأمني والإصلاحات الاقتصادية والمصالحة، كما ستصب في العملية الدستورية بشأن مسائل الحوكمة، التي حدد الليبيون من خلال تواصلنا المستمر أنها ذات أهمية بالغة ويُنتظر معالجتها منذ وقت طويل.

وعلاوة على ذلك، ستدرج ضمانات في خريطة الطريق بحيث يمكن اللجوء إلى بدائل إذا تأخرت الأطراف في إحراز تقدم. وكما هو الحال مع الانتخابات البلدية، من المحتمل دائما أن تغتنم الجهات الفاعلة في الوضع الراهن أي فرصة لتأخير إعمال الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي أو عرقلته. ولذلك تقترح البعثة، في حال حدوث عرقلة من أي طرف في أي مرحلة من مراحل العملية، اتخاذ أي تدابير ضرورية والتماس دعم المجلس لكي يتسنى، من خلال العملية التي نريد الشروع فيها الآن، وضع حد للمراحل الانتقالية المتعاقبة.

ونتفق مع تقييم اللجنة الاستشارية الذي مفاده أنه لا بد لمجلس النواب إدخال تعديلات محدودة ولكن حاسمة على الإطار الانتخابي والدستوري الحالي، بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي. وفي هذا الصدد، نرحب بتسوية الخلاف الذي استمر عاما كاملا بشأن رئاسة المجلس الأعلى للدولة، من خلال انتخاب مكتب رئاسي نأمل أن يمكّن المجلس من العمل بفعالية والاضطلاع بدوره في العملية السياسية. وأشجع جميع أعضاء المجلس الأعلى للدولة على استئناف المشاركة حتى يتسنى تمثيل وجهات نظرهم.

ولا تزال الحالة الاقتصادية في ليبيا متردية. وتمثل التدابير الأخيرة التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، بما فيها البدء في أتمتة مدفوعات مرتبات موظفي القطاع العام في المنطقة تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني، وتشغيل منصة شفافة لحجز العملات الأجنبية وترخيص شركات الصرافة الرسمية، خطوات جديرة بالثناء رامية إلى تحسين الرقابة المالية وكبح سوق الصرف الموازية. غير أن الأثر الإيجابي لهذه التدابير سيكون محدودا إذا استمرت عمليات الإنفاق العام الموازية ولم تُتخذ خطوات لمعالجة مشاكل الفساد. وتؤكد البعثة من جديد دعوتها إلى وضع ميزانية موحدة وواقعية ومتوازنة تتجلى فيها الأولويات المتفق عليها وتعزز الاستدامة المالية والاستقرار النقدي. كما أحث جميع الكيانات المعنية التي تتلقى مرتبات موظفي القطاع العام في جميع أنحاء ليبيا على التقيد بالنظام الآلي لدفع مرتبات موظفي القطاع العام.

ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة، في ظل تزايد العسكرة من جميع الأطراف. كما أن الحالة في جنوب لا تزال مصدر قلق بالغ. ويحافَظ هدنة هشة في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في منتصف أيار/مايو. بيد أن لدينا تقارير موثوقة تفيد بوقوع انتهاكات لم تتصاعد لحسن الحظ. ولم يُتوصل بعد إلى حل فعلي لإنهاء المواجهة بين حكومة الوفاق الوطني وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولا تزال التوترات شديدة. وأود أن أحث ممثلي الجانبين على تسوية المسائل العالقة بينهما بالحوار وعدم تبادل مطالب قد تشكل استفزازا. وأشيد بجهود الوساطة الليبية الجارية في هذا الصدد عن طريق لجنة الترتيبات الأمنية والعسكرية ولجنة الهدنة، التي ستواصل البعثة دعمها.

ووثقت البعثة 20 حالة وفاة أثناء الاحتجاز في الفترة ما بين آذار/مارس 2024 وآب/أغسطس، وحدثت اثنتان منها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك وفاة الناشط السياسي عبد المنعم المريمي، الذي توفي في 4 تموز/يوليه أثناء احتجازه في طرابلس، بعد فترة وجيزة من صدور أمر بالإفراج عنه. وهذه الحالات هي أحدث أمثلة على نمط واسع النطاق ومستمر من ارتكاب انتهاكات جسيمة في

جميع أنحاء البلد دون عقاب، بما فيها الانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين، يؤججها في بعض الحالات التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية.

وأحث السلطات الليبية على اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه الانتهاكات، كما أنني أشعر بالقلق إزاء الإعادة القسرية للمهاجرين إلى مناطق النزاع، بما في ذلك السودان. وفي الكفرة، يتجاوز عدد اللاجئين السودانيين عدد السكان، وليس من المستغرب أن يكون ذلك سببا للتوتر. فالظروف مزرية، ونود أن نحث الجهات المانحة على زيادة الدعم لخطة إغاثة اللاجئين.

وأثناء تواصلنا مع الجمهور من خلال الاجتماعات الحضورية والاتصالات عبر الإنترنت واستطلاعات الرأي، حث العديد من الليبيين البعثة على اعتماد الخيار الرابع الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية، الذي سيتيح أساسا تخطي المؤسسات القائمة وإقامة جمعية تأسيسية جديدة. ونرى في ذلك تعبيرا عن الغضب والإحباط وانعدام الثقة في رغبة قادتهم ومؤسساتهم في إنهاء الأزمات المتتالية التي تشهدها ليبيا. وهذه نتيجة لمرور 11 عاما دون انتخابات وطنية لمحاسبة شاغلي المناصب السياسية أمام الشعب الليبي من خلال منح الشعب فرصة التصويت والتعبير بشكل ملموس عن تقييمه لأداء شاغلي المناصب السياسية. وما أقترحه هو أن العمل مع هذه المؤسسات – على الرغم من اعترافي بأنها معيبة – هو أسرع مسار ممكن لتحقيق الانتخابات، مع محاسبتها أمام الشعب الليبي. وسيتيح الحوار المنظم الذي نقترحه إعادة وضع الشعب الليبي في صميم هذه العملية، وسنواصل أيضا القيام بأنشطة التوعية طوال فترة العملية بأكملها لمواصلة إشراك الليبيين وإطلاعهم على التطورات الجارية، بما في ذلك المجالات التي نواجه فيها صعوبات.

ولا يساورني أدنى شك في أن الطريق إلى تنفيذ خريطة الطريق سيكون محفوفا بالتحديات. وسنحتاج إلى تأييد صريح من المجلس والجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية الأخرى لاحتواء المفسدين وحماية العملية من أجل الحيلولة دون تكرار أخطاء الماضي. وللمجتمع الدولي دور بالغ الأهمية في مساعدة الأطراف على التعاون بشكل بنّاء من أجل التوصل إلى الحلول التوفيقية لصالح الشعب الليبي. ومن الآن فصاعدا، سأواصل العمل مع أعضاء لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، المعروفة أيضا باسم عملية برلين، التي لا تزال إطارا صالحا للدعم الدولي للعملية السياسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الشعب الليبي يتطلع إلى المجلس طلبا للمساعدة في التوصل إلى حل للأزمة ودعم عملية سياسية تفضي إلى انتخابات ومؤسسات موحدة، وليس إلى تعاقب الحكومات الانتقالية. ويتطلعون إلى المجلس طلبا لمحاسبة المفسدين، بوسائل منها فرض جزاءات عليهم عند الضرورة. فقدرة المجلس على دعم مشاركتنا والتكلم بصوت واحد رسالة لا أشك في أنها ستجد صداها في جميع أنحاء البلد. وبكل احترام، يجب أن يناصر هذا الصوت الشعب الليبي وتطلعاته المشروعة في إقامة دولة مستقرة وموحدة ومزدهرة وحكومة من اختياره.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة تيتيه على الإحاطة التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير محمد يوسف.

السيد محمد يوسف: وفقا للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من 20 شباط/فبراير إلى 21 آب/أغسطس 2025، وهي الفترة التي اضطلعت خلالها اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لليابان لرئاستها الثابتة للجنة في الفترة 2023-2024.

ويذكر أعضاء المجلس أنه في أعقاب اتخاذ القرار 2769 (2025) في 16 كانون الثاني/يناير، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية فريق الخبراء حتى 15 أيار/مايو 2026، تم تعيين أربعة أعضاء في الفريق في 18 آذار/مارس. ومع تعيين خبير في شؤون الجماعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني وخبير في الشؤون المالية في 5 حزيران/يونيه، اكتمل الآن تشكيل الفريق. وفي 15 آب/أغسطس 2025، قدم فريق الخبراء تقريره المؤقت إلى اللجنة الذي سيقدم إلى المجلس في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 2025.

وسأنتقل الآن إلى أنشطة اللجنة في الفترة المشمولة بالتقرير. ففيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة ثلاثة تقارير عن عمليات تفتيش سفن أجرتها عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، قُدمت عملا بالقرارين 2292 (2016) و 2733 (2024). وقد أُخطرت دول العلم المعنية بالسفن التي تم تفتيشها، تمشيا مع الفقرة 10 من القرار 2292 (2016).

وفيما يتعلق كذلك بحظر توريد الأسلحة، لم توافق اللجنة على طلب إعفاء مقدم من الأردن استنادا إلى الفقرة 8 من القرار 2174 (2014)، وقد أُخطرت الدولة العضو بذلك. وانتهت اللجنة من نظرها في طلب مقدمٍ سابقا من ليبيا يتعلق باستيراد عربات مصفّحة وردَّت وفقا لذلك. ووفقا للفقرة 13 من القرار 1970 (2011)، تلقت اللجنة تقريرا خطيا من إيطاليا بشأن مصادرة طائرة غير مأهولة، وهو قيد النظر حاليا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ردت اللجنة أيضا على استفسار من إسبانيا يتعلق بالأصناف المحظورة بموجب الفقرة 9 من القرار 1970 (2011). وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضا طلبا من ألمانيا يتعلق بالإعفاء من حظر توريد الأسلحة، وهو معروض حاليا على اللجنة. وأخيرا، عملا بالفقرة 6 من القرار 2769 (2025)، تلقت اللجنة إخطارين من الولايات المتحدة بشأن تدريب يهدف إلى تعزيز عملية إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة قرارا سلبيا بشأن خمسة إخطارات استنادا إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، أربعة منها قدمتها البحرين وواحد قدمته فرنسا. وتلقت اللجنة إخطارين اثنين إضافيين بالإعفاء من المملكة المتحدة، أيضا استنادا إلى الفقرة 19 (أ)، عُمم أحدهما على أعضاء اللجنة ليحيطوا علما به، وطلبت اللجنة معلومات إضافية بشأن الآخر. وتلقت اللجنة معلومات إضافية فيما يتعلق بإخطار إضافي واحد من المملكة المتحدة، وردّت وفقا لذلك. وتلقت اللجنة، استجابة لطلبها السابق، معلومات إضافية من لكسمبرغ، قُدمت عملا بالفقرة 19 (أ)، وقدمت ردا إلى الدولة العضو الموجِّهة

للإخطار. وتلقت اللجنة أيضا إخطارا عملا بالفقرة 19 (أ) من عمان، طلبت بشأنه معلومات إضافية من الدولة الموجّهة للإخطار. وتلقت اللجنة أيضاً إخطارا من إيطاليا، استنادا إلى الفقرة 19 (أ)، وهو لا يزال قيد نظرها. وردت اللجنة أيضا على إخطار آخر من البحرين، قُدم أيضا وفقا للفقرة 19 (أ).

وفيما يتعلق كذلك بتجميد الأصول، تلقت اللجنة معلومات إضافية مقدمة من البحرين وليبيا بشأن إخطار سبق تقديمه استنادا إلى الفقرة 21 من القرار 1970 (2011)، وهي تنظر حاليا في الرد على الدولة الموجّهة للإخطار. ومعروض على اللجنة أيضاً إخطار جديد من البحرين مقدم عملاً بالفقرة 21، وهو قيد النظر حالياً.

وفيما يتعلق أيضا بتجميد الأصول، ردت اللجنة على طلب سابق مقدم من البحرين، وكذلك على رسالة سابقة من دولة ليبيا، فيما يخص رسائل من المؤسسة الليبية للاستثمار بشأن مسائل متعلقة بتجميد الأصول. واستكملت اللجنة أيضا نظرها في طلبين إضافيين مقدمين من البحرين وردّت على الدولة الموجهة للإخطار. ومعروض على اللجنة حاليا طلب إضافي واحد متعلق بتجميد الأصول من ليبيا.

وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا في 20 حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2024، لا يزال البيان الصحفي قيد النظر.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة طلبا من ليبيا لرفع اسم فرد واحد من القائمة، وهو قيد النظر حاليا. وتلقت اللجنة أيضا معلومات من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن الخطوات المتخذة فيما يتعلق برفع اسم أحد الأفراد من قائمة الجزاءات الخاصة باللجنة في وقت سابق.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير محمد يوسف على الإحاطة التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام تيتيه على إحاطتها ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على المعلومات المستكملة التي قدمها. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلستنا.

وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولاً، ترحب المملكة المتحدة بخريطة الطريق التي أعدتها الممثلة الخاصة للأمين العام تيتيه، والتي تهدف إلى دفع العملية السياسية نحو إجراء انتخابات وانتقال سلمي. وقد ظلت ليبيا حبيسة المأزق السياسي لفترة طويلة جداً. وشكلت أعمال العنف التي وقعت في طرابلس في أيار/مايو تذكيرا صارخا بمخاطر الفشل في إحراز تقدم على المسار السياسي. وتقدم خريطة الطريق للممثلة الخاصة للأمين العام رؤية إيجابية تتسم بتوازن دقيق للمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الذي يستحقه الشعب الليبي.

ثانياً، نحث الآن جميع أصحاب المصلحة الليبيين والمجتمع الدولي على المشاركة الكاملة في خريطة الطريق ودعمها لضمان نجاحها. وسيشكل إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع خطوة رئيسية في عملية الانتقال السياسي في ليبيا، ونحث جميع الأطراف الفاعلة على دعم هذا الجهد. ونرحب أيضاً بإدراج خريطة الطريق لوجهات نظر أوسع نطاقاً من الجمهور الليبي من خلال الحوار المنظم. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على ضمان انعكاس أصوات الجمهور الليبي واحترامها بشكل هادف في كل مرحلة من مراحل خريطة الطريق.

وثالثاً، نرحب بالانتخابات الناجحة التي جرت نهاية الأسبوع الماضي في 26 بلدية. وتشكل الانتخابات البلدية ركيزة حيوية للحكم الشامل للجميع والخاضع للمساءلة. وفي الشهر الماضي، قام وزير المملكة المتحدة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بزيارة ليبيا والتقى بمسؤولين من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، مؤكداً دعمنا القوي لهذه العملية. ولكن منع إجراء الانتخابات في العديد من البلديات يثير القلق، حيث حُرِمَ العديد من الليبيين من ممارسة حقوقهم الديمقراطية. ونحث جميع الجهات الفاعلة على احترام حقوق الليبيين في انتخاب ممثليهم المحليين والحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وضمان سير الانتخابات البلدية دون عرقلة.

ونتطلع إلى مواصلة عملنا الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا تيتيه، ومع الجهات الفاعلة الليبية والشركاء الدوليين لدعم بناء ليبيا مستقرة وموحدة بمؤسسات تخدم الجميع.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيدة هانا تيتيه، على تقريرها. وقد استمعنا بعناية أيضا إلى تقرير الرئيس الصومالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

نكرر الإعراب عن قناعتنا بأن الليبيين ما يزالون يبدون غير قادرين على التغلب على انقساماتهم وعلى عدم الاستقرار. وفي ظل امتداد أزمة الدولة وجمود السلطات، تواصل الأطراف السياسية البارزة فيها إبداء عدم رغبتها في إيجاد خيارات تقبلها الأطراف لمستقبل بلدها. بل على العكس من ذلك، نلاحظ المحاولات المستمرة من قبل بعض الأطراف الفاعلة لدعم مواقعها بالقوة، الأمر الذي يهدد بتقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تطبيع الحالة في البلد والتسبب بالمزيد من المشاكل لسكانه.

ونتيجة لذلك، تتفاقم مشاكل ليبيا الاقتصادية وتزيد من تآكل مستويات المعيشة والأمان للسكان، التي كانت غير مرضية أصلاً لليبيين على مدى السنوات الـ 14 الماضية، منذ عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2011. وتواجه الآن ليبيا نقصا في الوقود الأحفوري، وهي التي تمتلك أكبر احتياطي من الهيدروكربون الطبيعي في القارة الأفريقية. ويؤدي السخط الاجتماعي المتزايد إلى اندلاع أعمال عنف منتظمة. كما تتزايد الجريمة على مرأى ومسمع منا وتتزايد مستوياتها، ويشمل ذلك الجريمة المنظمة. ومن المثير للقلق الشديد أن أعمال العنف تؤثر الآن على المجال السياسي، ولا سيما في الهجمات المسلحة الأخيرة على مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية في زليتن والزاوية والساحل الغربي عشية الجولة الأخيرة من الانتخابات البلدية.

ونأمل أن يدرك القادة الليبيون أهمية منع المزيد من التصعيد والاشتباكات الدامية، بما في ذلك في المدن الكبيرة. ونحث جميع القوى السياسية في البلد على الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها تعقيد الوضع المقلق للغاية بالفعل. ونرحب باستمرار عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي اجتمعت الأسبوع الماضي. ونعلق آمالاً كبيرة عليها فيما يتعلق باستعادة الاستقرار في جميع أنحاء البلد. ونؤيد انسحاب كل الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية بشكل متزامن ومتوازن وتدريجي ومرحلي، الأمر الذي من شأنه أن ينهي الوجود العسكري الأجنبي في البلد.

وكما رأينا، فإن الجهود المبذولة لبث روح جديدة في عملية التسوية السياسية في ليبيا لا تزال تؤتي ثمارا محدودة للأسف. ولا ينبغي لذلك أن يثبط من عزيمتنا لأن مجتمع الوساطة الدولية لديه هدف طموح للغاية، وهو تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات على مستوى البلد، ثم استعادة وحدة البلد وسلطاته ومؤسساته الاقتصادية وقواته المسلحة. وهنا، تضطلع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور خاص.

وندعو الممثلة الخاصة للأمين العام إلى مواصلة هذا العمل الصعب ولكن الضروري، والذي لا يعتمد نجاحه على مراعاة الحقائق القائمة على أرض الواقع فحسب، بل أيضاً على رأي الليبيين أنفسهم، لأنهم هم من يجب أن يحددوا معايير العملية السياسية لبلدهم. وتتمثل مهمة البعثة في تهيئة المناخ الملائم وإيجاد الحلول المناسبة والمساعدة في البحث عن قاسم مشترك بين مواقف القوى السياسية المحلية المتعارضة إلى حد بعيد. وهذا ليس بالأمر السهل، ولكن ينبغي ألا يتوهم المرء تحت أي ظرف من الظروف أنه لا يوجد بديل عن فرض خيار معين على الليبيين. وكما رأينا من عمل مجلس الأمن بشأن ليبيا، فمن غير المجدي أيضا وضع أطر ومواعيد نهائية مصطنعة للقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

وينطبق هذا أيضا بشكل كامل على الخطوط العريضة لخريطة الطريق المقبلة لعملية التسوية الليبية. والعمل السابق على تحديد معالم التسوية في هذا البلد العربي يدل بوضوح على الحاجة الملحة لتأمين دعم صريح مسبقاً من جميع الجهات الفاعلة المؤثرة في الميدان دون استثناء، بما في ذلك ممثلو السلطات السابقة. ويمكن للمرء أن يقترح الطريق الذي يجب سلوكه دون محاولة تحديد الوجهة النهائية مسبقا. وعندها فقط ستصبح خطة إخراج البلد من الأزمة قابلة للتنفيذ. ونحث هانا على عدم نسيان الصيغ القائمة بين الليبيين لتيسير العملية السياسية، بما في ذلك اللجنة البرلمانية المشتركة 6+6 وكذلك مسار المصالحة الوطنية برعاية الاتحاد الأفريقي.

وتشكل المصالح المتباينة للجهات الفاعلية الخارجية فيما يتعلق بليبيا أحد أسباب تعثر العملية السياسية فيها. ونحث الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي على التعاون في جهودهم لدعم التسوية السياسية الليبية. ومن المهم البناء على صيغ مجربة وشاملة للجميع حقا، مثل عملية برلين بشأن ليبيا. ويسعدنا أن نلاحظ استئناف عملها في شهر أيار/مايو. والأمر الرئيسي الآن هو الاستمرار على نفس المنوال. وسيُحدِث هذا الهيكل فرقا أو سيثبت أنه مدمر تماما إذا تصرف بعض المشاركين، الذين يتخفون وراء سلطة هذا الفريق أو ذاك من أفرقة العمل، بطريقة غير شفافة واستخدموه لتعزيز مصالحهم الخاصة.

ونلاحظ أن المشاكل المحيطة بالأصول الليبية المجمدة قد ازدادت حدة في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة. ونشهد للأسف محاولات استغلالية متواصلة من جانب بعض الجهات الفاعلة الأجنبية للاستفادة من مدى انكشاف هذه الأموال من خلال استغلال الثغرات في معايير تخزينها. وهذه التصرفات غير مقبولة، ويجب على المجلس أن يضع حدا لها بفعالية. ولطالما دق الليبيون أنفسهم ناقوس الخطر بشأن هذه المسألة، حيث أرسلوا العديد من الشكاوى، بما في ذلك من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وللأسف، فإن هذه الهيئة الفرعية لا تستجيب دوماً لطلباتهم على وجه السرعة. ونود أن نذكّر أعضاء المجلس بأن الحفاظ على أصول ليبيا لصالح الشعب الليبي في المستقبل هو مسؤولية مجلس الأمن المباشرة، كما يرد بوضوح في قراراته ذات الصلة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الثابت وغير المشروط باستقلال ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها، وكذلك بهدف تحقيق السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في هذا البلد. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة لشركائنا الليبيين في هذا الصدد.

السيد باي (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري الممثلة الخاصة تيتيه على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وكذلك رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على المعلومات المحدثة التي قدمها. وأرحب بممثل ليبيا في جلستنا اليوم.

تقف ليبيا عند مفترق طرق بين تجاوز سنوات من الجمود السياسي أخيرا أو الاستمرار في مسار المراحل الانتقالية المتعثرة وما يترتب عليها من عدم استقرار. وموقف الدانمرك واضح: يجب أن يتمكن الشعب الليبي أخيراً من إسماع صوته من خلال إجراء انتخابات وطنية طال انتظارها. وأود أن أثير اليوم ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بخريطة الطريق الجديدة التي قدمتها الممثلة الخاصة تيتيه باعتبارها إطار عمل للمسار المؤدي إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ونشكر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهودها في تقديم خريطة طريق تستند إلى مشاورات مستفيضة مع الشعب وأصحاب المصلحة والقادة الليبيين في جميع أنحاء البلد. وما يلزم الآن هو أن يتكاتف جميع الليبيين لدعم تنفيذ خريطة الطريق، وأن يشهدوا ازدهار الديمقراطية الليبية في نهاية المطاف. ويجب أن يشكل المجتمع المدني والشباب والنساء جزءا لا يتجزأ من هذه العملية. ونرفض بشدة أي ترهيب يهدف إلى عرقلة العملية الانتخابية. وفي الوقت الذي تتخذ فيه ليبيا خطوات للإعداد لإجراء انتخابات وطنية، فإن تعليق العمليات الانتخابية في 11 بلدية في شرق ليبيا يدعو للقلق. ونحث جميع أصحاب المصلحة على الالتزام تماماً بالعملية السياسية على المستويين المحلي والوطني.

ونقطتي الثانية هي أن إحراز تقدم على الجبهة السياسية يظل أمراً بالغ الأهمية في ضوء الحالة الأمنية الهشة في ليبيا. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2025/509)، فإن وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال صامدا إلى حد كبير. ونشير أيضا إلى أن هناك التزام كبير بالهدنة الأخيرة في طرابلس. ولكن يلزم تخفيف حدة التصعيد في طرابلس وفي أجزاء أخرى من البلد لمنع تجدد شرارات التوتر وتحولها إلى اشتباكات واسعة النطاق، كما رأينا في وقت سابق من هذا العام. وبالتوازي مع الجهود المبذولة لإحياء

العملية السياسية، من الضروري أن تواصل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار. ويشمل ذلك أيضا الانسحاب الكامل لجميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا.

أخيراً، نقطتي الثالثة هي أن المسار الانحداري للاقتصاد الليبي يثير القلق. فمع تزايد أوجه العجز الناجمة عن الإنفاق العام الموازي غير المنظم واستمرار الخلاف بشأن الميزانية الوطنية، هناك خطر حقيقي من استمرار تآكل أموال الدولة الليبية. ويفاقِم استغلال عائدات النفط العامة هذا الاتجاه. وموارد ليبيا الطبيعية هائلة ويجب أن تعود بالنفع على الشعب الليبي بأسره. ونردد دعوة الأمين العام إلى الشفافية الاقتصادية وتعزيز آليات الرقابة المستقلة. ونحث الأطراف على الاتفاق على ميزانية وطنية وضمان الإنفاق العام المسؤول بما يتماشى مع احتياجات ليبيا على المدى الطويل.

في الختام، يستحق الليبيون أن يكون لهم صوت في اختيار مستقبلهم. ويستحقون قادة مسؤولين يحترمونهم ويمكّنونهم من ممارسة حقوقهم بالكامل. ويستحقون الاستفادة من ثروات بلدهم والعيش في سلام مع بعضهم البعض في ظل آفاق حقيقية لمستقبل أكثر استقرارا وازدهارا.

ونؤكد على دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثلة الخاصة تيتيه في جهودهما لمساعدة ليبيا، ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف للتعاون على نحو بنّاء للسماح لليبيا بالازدهار.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة تيتيه على إحاطتها. وأشكر أيضا ممثل الصومال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على ما قدمه من معلومات مستكملة.

نرحب بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المساعدة في دفع العملية السياسية في ليبيا، حيث يعمل الليبيون على بناء مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً. ولا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعمنا لوحدة ليبيا وسيادتها واستقرارها. وتواصل الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات ورسم طريق الاستقرار والازدهار من خلال الحوار السياسي والتوافق فيما بين الليبيين.

وفي مواجهة الحالة الأمنية الهشة والنزاعات الإقليمية المستمرة على الحدود الليبية، فإن إحراز تقدم لتحقيق التكامل العسكري سيكون أمراً حيوياً لإعادة إرساء السيادة الليبية. والأهم من ذلك أن زيادة التكامل العسكري سيمكِّن الحكومة الليبية من تحمل المزيد من المسؤولية عن أمن حدودها.

وتظل نزاهة واستقلالية المؤسسات الاقتصادية والرقابية الرئيسية ضرورية لازدهار ليبيا. ويجب أن يكون وضع اللمسات الأخيرة على ميزانية وطنية موحدة من الأولويات أيضا للحفاظ على استقرار ليبيا الاقتصادي وحماية قيمة الدينار وإنهاء النزاعات الضارة بشأن تقاسم الإيرادات.

ونرحب بتعميق الشراكات بين الشركات الأمريكية والليبية ونتطلع إلى مواصلة البناء على هذا الزخم المتنامي في العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة وليبيا. ففي الشهر الماضي وحده شهدنا التوصل إلى اتفاقات لتمكين التنقيب عن الغاز في البحر وإنتاجه وتطوير البنية التحتية. وتدعم هذه الصفقات جهود تحديث المؤسسة الوطنية للنفط ويمكن أن تحقق المزيد من الازدهار لكل من الولايات المتحدة وليبيا.

وبالانتقال إلى الجزاءات، فإننا نقدر الإحاطة التي قُدمت اليوم حول أنشطة لجنة الجزاءات، وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة وصادرات النفط غير المشروعة التي تغذي عدم الاستقرار. وتحث الولايات المتحدة الدول الأعضاء على دعم التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا في الوقت الذي نعمل فيه على تمكين ليبيا من تحمل مسؤولية أمنها. ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بتجديد ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) في أيار/مايو. وتشكل هذه العملية آلية مهمة للسماح للدول الأعضاء بإنفاذ حظر الأسلحة ومكافحة الاتجار بالأسلحة. كما تؤدي عملية إيريني وظيفة بالغة الأهمية في تبادل المعلومات، خاصة مع فريق الخبراء المعني بليبيا. ونشجع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، على ممارسة هذه السلطة ودعم هذه العملية لتعزيز إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة والنفط. ونحن ملتزمون باستخدام الجزاءات لتعزيز المساءلة ونحث الفريق على تحديد الضالعين في التهرب من حظر الأسلحة والتحقيق معهم. وسنستخدم المعايير المحدّثة لتحديد الخاضعين للجزاءات لحصر الأفراد والكيانات الذين يزعزعون استقرار ليبيا من خلال الاستغلال والتصدير غير المشروعين للنفط.

في الختام، تؤكد الولايات المتحدة من جديد دعمها الثابت لوحدة ليبيا وسيادتها واستقرارها. وبينما يعمل الليبيون لبناء مستقبل أكثر إشراقاً، فإننا على استعداد لدعم الجهود الليبية الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي وتقوية المؤسسات وتوحيدها وتشجيع المساءلة والنهوض بالازدهار الاقتصادي.

وندعم الجهود المبذولة، بما فيها جهود بعثة الأمم المتحدة، للجمع بين الليبيين لتجسيد الحقائق على أرض الواقع. وفيما يتعلق بخريطة الطريق الأخيرة للمنظمة، نشجع جميع الأطراف الليبية على النظر بعناية في محتوياتها واتباع جميع السبل السلمية للمضي قدماً في العملية السياسية.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام تيتيه على إحاطتها الشاملة، وكذلك لرئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، على المعلومات المستكملة التي قدمها. كما أرحب بمشاركة ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، تدعم اليونان بشكل كامل جهود الممثلة الخاصة تيتيه وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في إحراز تقدم وفقا لخريطة الطريق السياسية التي يجب أن تكون بمنأى عن المخربين والتدخلات الخارجية. ونأمل أن تفضي خريطة الطريق المقدمة اليوم إلى التغلب على الجمود السياسي وتنشيط العملية. وتضطلع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بدور بالغ الأهمية ويجب تعزيز قدرتها على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وفقاً لذلك.

في الوقت نفسه، لا تزال العملية السياسية تواجه عوائق خطيرة، خاصة في بعض مناطق البلد. وفي حين نرحب باختتام الجولة الثانية من الانتخابات البلدية، إلا أننا نكرر أيضاً قلق الأمين العام إزاء ما يثيره تعليق الانتخابات البلدية في عدة بلديات رئيسية في شرق ليبيا من تساؤلات حول التزام بعض القادة الليبيين بالعملية السياسية الأوسع نطاقاً.

ويمكن للمبادرات الدولية، مثل عملية برلين، أن تؤدي دوراً بناءً في دعم جهود البعثة. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم استبعاد البلدان المجاورة وبلدان المنطقة التي تقدم إسهامات إيجابية، حيث أن استيعاب الجميع هو المفتاح لحشد دعم دولي أوسع.

ثانيًا: لا يزال المشهد الأمني محفوفًا بالمخاطر، حيث بات خطر التصعيد السريع وشيكًا.

ونرحب بجهود المجلس الرئاسي للحفاظ على الهدنة في طرابلس بدعم حاسم من الممثلة الخاصة تيتيه وبعثة الأمم المتحدة. وجولات القتال العنيف الأخيرة في المناطق المكتظة بالسكان والخسائر في صفوف المدنيين والاحتجاجات الواسعة النطاق تسلط الضوء على الحاجة الملحة لدعم الهدنة ومنع التصعيد.

إن الوجود المستمر لمقاتلين ومرتزقة أجانب في ليبيا أمر يفاقم الاضطراب. ويظل انسحابهم ضروريًا لاستعادة سيادة ليبيا واستقرارها على المدى الطويل. ويجب أن يكون هناك جدول زمني واضح لانسحاب جميع القوات الأجنبية، النظامية وغير النظامية، وكذلك المقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية، لأن وجودهم لا يساعد في الاستقرار والنهوض بالعملية السياسية في ليبيا، ولا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

ثالثاً، تثير انتهاكات القانون الدولي، إلى جانب تدهور الاقتصاد الليبي، القلق. ويبقى احترام قانون حقوق الإنسان وإسناد المسؤولية وإجراء إصلاحات في نظام العدالة الجنائية، إلى جانب تفكيك شبكات الاتجار بالبشر، من الأولويات القصوى. وبالمثل، فإن استقرار ليبيا أمر بالغ الأهمية للسيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية، وهي مسألة لا تزال من أولويات الاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة للدول الأعضاء التي لها حدود بحرية في البحر الأبيض المتوسط.

على الصعيد الاقتصادي، فإن الخطوات الأخيرة لتوحيد ديوان المحاسبة الوطني إيجابية. غير أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في توحيد الميزانية الوطنية وتعزيز آليات الرقابة وضمان استخدام الموارد على نحو يتسم بالشفافية والإنصاف لصالح جميع الليبيين.

بالانتقال إلى الجزاءات، نود أن نشكر الصومال، بصفته رئيس لجنة جزاءات القرار 1970، على تقديم تقرير عن عمل اللجنة منذ 20 شباط/فبراير. وستواصل اليونان دعم عمل اللجنة التي تقدم إسهاما هاما في تنفيذ نظام الجزاءات، على النحو المنصوص عليه في القرار 1970 (2011) والقرارات اللاحقة. ونلاحظ بقلق أن تكرار رفض تفتيش السفن المشتبه بها يعيق التنفيذ الفعال للجزاءات. وتُظهر الزيارة الأخيرة التي قام بها قائد عملية إيريني إلى ليبيا – وهي الأولى منذ إنشاء العملية – إمكانية تعميق التعاون وإنفاذ قرارات المجلس بشكل أكثر فعالية.

ختاماً، قام وزير الخارجية اليوناني الشهر الماضي بزيارة مثمرة إلى ليبيا، مؤكداً استعدادنا للعمل مع الشعب الليبي من أجل مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. وباعتبارها بلدا مجاورا له سواحل على الجانب المقابل للبحر الأبيض المتوسط، تظل اليونان ملتزمة تمامًا بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

ونشكر الممثلة الخاصة تيتيه وفريقها على عملهم على أرض الواقع، وكذلك موظفي بعثة الأمم المتحدة على جهودهم المتفانية المتواصلة من أجل السلام والازدهار.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي سيراليون والصومال وبلدي، الجزائر، وكذلك غيانا (مجموعة 3+1).

تشكر مجموعة 3+1 الممثلة الخاصة للأمين العام تيتيه على إحاطتها الهامة، ولا سيما بشأن خريطة الطريق المقترحة لحل المأزق السياسي في ليبيا. ونشكر أيضا السفير محمد يوسف على إحاطته عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

وأؤكد للسيدة تيتيه وفريقها في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم المجموعة الثابت. ونكرر دعوتنا إلى إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، تؤدي إلى إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية.

ينعقد المجلس اليوم للمرة الثامنة هذا العام بشأن الحالة في ليبيا على خلفية حالة عدم الاستقرار ومأزق سياسي تأخر حله كثيرا.

وعلى الصعيد السياسي، ترحب مجموعة 3+1 بنجاح إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية في 26 بلدية ليبية. وهذه خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار والديمقراطية في ليبيا. ونشيد بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات على مهنيتها وتفانيها. كما ندعو إلى الإزالة الفورية لجميع العوائق في المناطق التي عُلقت فيها الانتخابات، ولا سيما في المناطق الشرقية والجنوبية، وندعو إلى الاستئناف الفوري لتلك العملية الديمقراطية الحيوية.

وعلى الصعيد الأمني، تكرر مجموعة 3+1 دعوتها العاجلة لجميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. كما نؤكد ضرورة نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة كشرط أساسي لضمان الأمن المدني في ليبيا. ونشجع، في هذا الصدد، اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على مواصلة عملها وتعزيز التنسيق لدعم اتفاق وقف إطلاق النار.

وستسهم هذه الجهود بشكل كبير في توحيد المؤسسات الوطنية الليبية.

تعرب مجموعة 3+1 عن قلقها البالغ إزاء تفاقم الأزمة الاقتصادية في ليبيا وارتفاع معدلات التضخم، والناجمة في المقام الأول عن غياب ميزانية موحدة وتضارب السياسات الاقتصادية والنقدية.

وتعترف مجموعة 3+1 بخطط ليبيا لطرح مناقصات دولية، بما في ذلك في حقول النفط، وتؤكد أهمية الشفافية وضمان ألا تخدم تلك المشاريع سوى مصالح الشعب الليبي.

وعلاوة على ذلك، تشعر المجموعة بقلق بالغ إزاء استمرار تآكل أصول ليبيا المجمدة، وهو ما يرجع أساسًا إلى سوء الإدارة وإطار الجزاءات الذي عفا عليه الزمن والذي يمنع صندوق الثروة السيادي من النمو أو، على الأقل، الحفاظ على قيمته. ويجب معالجة هذه المشكلة. كما ندعو إلى التنفيذ السريع للفقرة 14 من القرار 2769 (2025) التي تأذن للمؤسسة الليبية للاستثمار بإعادة استثمار احتياطياتها النقدية المجمدة. ويجب الحفاظ على هذه الأصول لفائدة الشعب الليبي في المستقبل.

وسيظل الحل السياسي في ليبيا بعيد المنال ما استمرت القوى الأجنبية في استخدام البلد كمسرح للنزاعات بالوكالة والتدخل في العملية السياسية الوطنية.

ونؤيد البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 24 تموز/يوله الذي يدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية وجميع المقاتلين الأجانب وجميع المرتزقة من الأراضي الليبية. يجب احترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها.

وتثني مجموعة 3+1 على جهود جيران ليبيا والاتحاد الأفريقي لتعزيز الاستقرار والمصالحة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة تفعيل الآلية الثلاثية المعني بليبيا، والتي تضم مصر وتونس والجزائر، ونتطلع إلى اختتام اجتماعها المقبل الذي سيعقد في الجزائر العاصمة.

ونناشد جميع الأطراف المصادقة ميثاق المصالحة الليبية الموقع في أديس أبابا في شباط/فبراير وتنفيذه على الفور. وينطوي هذا الميثاق على إمكانية تمهيد الطريق نحو بناء ليبيا موحدة وذات سيادة.

ختاماً، لقد سئم الشعب الليبي التأخير والوعود التي لا تتحقق أبداً. وما بين الأمل في بناء دولة ديمقراطية والواقع القاسي المتمثل في استمرار الانقسام والتشرذم، تجد ليبيا نفسها عالقة في دوامة لا نهاية لها من المراحل الانتقالية التي يبدو أنها تخدم الجميع باستثناء شعبها.

ولذلك، تحث غيانا وسيراليون والصومال والجزائر مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته التاريخية والوقوف إلى جانب الليبيين بكل السبل الممكنة لتشكيل مستقبل أفضل لبلدهم.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري الممثلة الخاصة للأمين العام هانا تيتيه على إحاطتها الشاملة. وأود أن أعرب عن امتناني للصومال على قيادته بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

أثبتت الانتخابات البلدية التي جرت يوم السبت الماضي، والتي شهدت نسبة مشاركة أولية عالية بلغت 71 في المائة في البلديات الـ 26، تصميم الليبيين على ممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار قادتهم.

غير أنه وفي الوقت نفسه، فإن تعليق عمل الدوائر الانتخابية المتبقية، التي شهدت تدخلات سياسية واعتداءات على الهيئات الانتخابية، يُذكرنا على نحو صارخ بأن الحالة الراهنة في ليبيا، التي تتسم بالشلل السياسي وانعدام الأمن المستمر، لا تزال هشة للغاية. وما لم يُعالج هذا الواقع الأساسي بشكل حاسم، فإن ليبيا تواجه خطر الانزلاق بعيدا عن السلام والاستقرار.

أما وقد قلت ذلك، أود أن أسلط الضوء على المجالات الثلاثة التالية التي يجب أن يتغير فيها الوضع الراهن

أولاً، مع تقديم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لخارطة طريق سياسية جديدة، حان الوقت الآن لإنهاء حالة الجمود السياسي الراهنة في ليبيا والناجمة عن عدم وجود حكومة موحدة. ونشاطر الشعب الليبي شعوره بالإحباط إزاء الانقسامات التي طال أمدها ومن المؤسسات السياسية الرئيسية التي تعمل بشكل يتجاوز نطاق ولاياتها الشرعية. واستجابةً لمطالب الشعب الواضحة بالتغيير، يجب على جميع الأطراف الدخول في

حوار بحسن نية من أجل وضع خريطة طريق للانتخابات واعتماد دستور دائم. خلال هذه الجهود، لا بدّ من استيعاب الجميع. وفي هذا الصدد، نثني على مبادرات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لضمان أن الأصوات من جميع مناحي الحياة في كافة أنحاء البلد، بما في ذلك النساء والشباب، ممثلة بشكل حقيقي في تشكيل خريطة الطريق السياسية بناءً على توصيات اللجنة الاستشارية. ومن المهم بنفس القدر تعزيز الأمن الانتخابي. وندين بشدة الهجمات الأخيرة على مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الأمر الذي يقوض حقوق الناخبين ويعرقل العملية الديمقراطية. كما نحث على استكمال تشكيل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات دون مزيد من التأخير وتخصيص الموارد المالية اللازمة للانتخابات.

ثانياً، لا يمكن للتقدم السياسي أن يترسخ دون التحرر من وضع راهن آخر: سيطرة الجماعات المسلحة غير المبررة على الاقتصاد والأمن في ليبيا وعدم وجود مؤسسات موحدة للدولة. فلا تزال صادرات النفط غير المشروعة وتهريب الوقود من قبل الجماعات المسلحة تمول عملياتها وتتيح لها السيطرة على مؤسسات الدولة وتديم انعدام الأمن العام. ولإنهاء هذه الحلقة المفرغة، نؤكد مجدداً أن الموارد الليبية يجب أن تخدم جميع الليبيين، من خلال ميزانية وطنية موحدة تحت إشراف شفاف ومستقل. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الهدنة التي تم التوصل إليها في أيار/مايو، لا تزال التقارير عن الحشود العسكرية والمناوشات في طرابلس مثيرة للقلق. وفي ظل غياب مؤسسات أمنية وعسكرية موحدة في جميع أنحاء البلد، امتدت التوترات الناجمة عن المواجهات بين الجماعات المسلحة إلى المناطق الحدودية. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال أحادية الجانب تعرض الاستقرار الوطني للخطر، ونشدد على الحاجة الملحة للمضي قدماً في نزع سلاح الجماعات المسلحة في إطار لجنة السلامة التابعة للمجلس الرئاسي.

أما الوضع الراهن الثالث الذي يجب أن ننهيه فهو ثقافة الإفلات من العقاب السائدة عن انتهاكات حقوق الإنسان. إن التقارير التي تتحدث عن التعذيب ومعاملة غير إنسانية والوفيات في مراكز الاحتجاز مقلقة للغاية. وإزاء هذه الخلفية، ندعو السلطات المعنية إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات بشكل كامل. وإلى جانب الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها ضد المعارضين السياسيين، يجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لحماية الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين الذين لا يزالون عرضة لمثل هذه الانتهاكات. والأهم من ذلك، تحتاج ليبيا بشكل أساسي إلى فضاء مدني يمكن فيه حماية حقوق الإنسان والحريات على نحو ثابت. وبالإشارة إلى الهجوم على المتظاهرين في طرابلس في أيار/مايو الماضي، نؤكد مرة أخرى على الأهمية الحيوية لحماية حرية التعبير.

وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات الهائلة، إلا أن هناك بالفعل أسباباً للتفاؤل الحذر. تشمل تلك التحديات استئناف عملية برلين، وتجديد المناقشات حول خريطة الطريق السياسية التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وانتخاب القيادة الجديدة للمجلس الأعلى للدولة. يجب ألا تبقى هذه الخطوات عابرة. ويجب تحويلها إلى زخم حقيقي نحو التقدم بقيادة ليبية وملكية ليبية. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت للجهود الثابتة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتعزيز هذا الزخم وتوجيه ليبيا نحو السلام الدائم والاستقرار والحكم الديمقراطي.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ننضم بدورنا إلى زملائنا في الإعراب عن تقديرنا للممثلة الخاصة تيتيه وممثل الصومال بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا. كما نرحب بحضور ممثل ليبيا في الجلسة.

في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلتها الممثلة الخاصة وفريقها في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للشروع في عملية تشاورية حقيقية بشأن التقرير والتوصيات التي نشرتها مؤخراً اللجنة الاستشارية للخبراء الليبيين المستقلين. وتُعد آراء الليبيين من جميع أنحاء البلد ومن جميع مناحي الحياة، بما في ذلك النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة، لبنات أساسية في تشكيل عملية سياسية بقيادة ليبية وملكية ليبية. فالشعب الليبي لديه توقعات وتطلعات يجب أن تكون لها الأسبقية دائماً على رغبات قلة قليلة في ليبيا تسعى للحفاظ على الوضع الراهن. وندعو إلى استمرار الحوار المفتوح بين المجتمع المدني والبعثة.

إن الدفعة الثانية من الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخراً تُظهر بوضوح أن الليبيين يرغبون في العودة إلى صناديق الاقتراع واختيار قياداتهم من خلال عمليات سلمية وشاملة وذات مصداقية. ونشيد بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات على تصميمها ومهنيتها، ونرحب بحقيقة أن هذه الانتخابات جرت بطريقة منظمة وهادئة. ومع ذلك، فمن المؤسف للغاية أن الأسابيع الماضية شهدت محاولات لعرقلة هذه العملية الانتخابية. ندين بشدة هذه المحاولات، سواء كانت أعمال عنف وترهيب أو مناورات ذات دوافع سياسية. وندعو إلى إجراء الانتخابات في جميع البلديات المتبقية دون مزيد من التأخير، بالتعاون والدعم الكاملين من السلطات الليبية. يجب أن تتاح الفرصة لكل ناخب للإدلاء برأيه والقيام بذلك بحرية وأمان، وتقع على عاتق القادة الليبيين مسؤولية جسيمة في تحقيق ذلك.

تعتبر الانتخابات البلدية خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها لا يمكن أن تحل محل الانتخابات الوطنية التي طال انتظارها. ونرحب بما قدمته الممثلة الخاصة اليوم من خريطة طريق سياسية نتطلع إلى مناقشتها بمزيد من التفصيل مع تقدم العملية. وتجدد سلوفينيا دعوتها لتكثيف الجهود من أجل إجراء انتخابات وطنية في ليبيا وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وإعادة الشرعية إليها في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن يبقى المجتمع الدولي ومجلس الأمن متحدين في العمل على تحقيق هذه النتيجة. إننا نرحب بإعادة تنشيط عملية برلين وفرق العمل التابعة لها، وندعو جميع الأطراف الفاعلة – الليبية والإقليمية والدولية – إلى المشاركة البناءة وبحسن نية في الجهود الدبلوماسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ونرفض أي تدخل خارجي في شؤون ليبيا ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، والتمسك بحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. كما تدعو سلوفينيا إلى تعزيز اتفاق الهدنة في أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في طرابلس ومحيطها في أيار/مايو. ومن الواضح أن الوضع الأمني في البلد لا يزال هشاً. ونؤكد مجدداً أن الحل السياسي هو وحده الكفيل بتأمين مستقبل أكثر إشراقاً لليبيا وشعبها.

أخيراً، أود أن أختم بتأكيد دعمنا الكامل للبعثة ودورها الحاسم في الميدان.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة الخاصة هانا تيتيه على إحاطتها المفصلة. ونقدر عالياً تواصل الممثلة الخاصة الرامي إلى تعزيز المصالحة السياسية والاستقرار في ليبيا. ونشكر ممثل الصومال على عرضه التقرير عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. ونرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

إن ليبيا دولة شقيقة لباكستان، وبين شعبينا تقارب كبير. لقد أثلجت صدورنا بعض التطورات الإيجابية الأخيرة، مثل التقدم المحرز نحو التوحيد الفني لديوان المحاسبة الوطني؛ وانتخاب رئيس المجلس الأعلى للدولة؛ وإعادة إحياء عملية برلين للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا؛ وتقديم مقترحات خريطة الطريق الانتخابية من قبل اللجنة الاستشارية؛ وإجراء جولة ثانية من الانتخابات في 16 آب/أغسطس في 26 بلدية من أصل 63؛ وتعزيز التنسيق بشأن أمن الحدود بين السلطات في الشرق والغرب، مما يدل على إمكان تجاوز التحديات مهما كانت هائلة. كما نلاحظ أيضاً أن التقرير الحالي للأمين العام (S/2025/509) يعكس صورة عن بعض الاتجاهات السلبية، بما في ذلك البيئة الأمنية غير المستقرة في طرابلس وما حولها، وغياب التقدم الملموس في عملية المصالحة السياسية والمؤشرات الاقتصادية الضعيفة نسبياً.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، تؤكد باكستان من جديد التزامها الثابت بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وتبقى العملية السياسية التي يملكها الليبيون ويقودونها هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق نحو السلام الدائم والاستقرار والازدهار في البلد.

ثانياً، نحيط علماً بالبيان الذي أدلت به الممثلة الخاصة للأمين العام الذي يحدد خريطة الطريق والعملية السياسية، وسنكون ممتنين لو حصلنا على مزيد من التفاصيل بشأنه. ونؤكد مجدداً على أهمية وجود مسار واضح ومحدد زمنياً للمصالحة السياسية يؤدي إلى إجراء انتخابات وطنية. وسيكون للتواصل المستمر مع جميع الأطراف السياسية المعنية وعامة الناس دور أساسي في تحديد المقترح الذي من المرجح أن يحظى بأكبر قدر من التأييد من اللجنة الاستشارية. ويعتبر حجم العينة الحالية لاستجابة الجمهور العام لاستطلاع الرأي الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول المقترحات الأربعة صغيراً نسبياً. وفي حين أن تحديد الخيار الأكثر قبولاً على نطاق واسع هو خطوة أساسية، إلا أنه يجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لتحديد الطرائق والآليات اللازمة لترجمة هذا الخيار إلى عملية قابلة للتطبيق، مما يؤدي إلى تنفيذه الفعال. في الوقت نفسه، نأمل أن يتم في موعد مبكر إجراء الانتخابات في البلديات الـ 37 المتبقية التي لم يتسنّ إجراؤها لأسباب أمنية وغيرها.

ثالثاً، على الصعيد الأمني، نشجع جميع الأطراف الليبية المعنية على معالجة القضايا العالقة من خلال حوار وطني شامل. إننا ندرك التعقيدات التي ينطوي عليها الأمر ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تواصل القيام بدور استباقي في الجمع بين كافة الأطراف، بما يؤدي إلى سلام دائم في طرابلس وما حولها أيضاً.

رابعاً، نرحب بالزخم الإيجابي في التوحيد الفني لديوان المحاسبة الوطني. ونعتقد أن مثل هذا النهج الشامل يبشر بالخير للتوصل إلى ميزانية وطنية موحدة، مما يوفر دفعة للاقتصاد تشتد الحاجة إليها.

أخيراً، نعتقد أن من الضروري إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة إعادة استثمار أصول ليبيا المجمدة من أجل الحفاظ على قيمتها وصونها لصالح الشعب الليبي في المستقبل. في هذا الصدد، ينبغي تعميم الأحكام المتعلقة بإعادة الاستثمار الواردة في القرار 2769 (2025) على جميع المؤسسات ذات الصلة التي تحتفظ حالياً بهذه الأصول المجمدة، وذلك لتسهيل عمل المؤسسة الليبية للاستثمار.

تدعم باكستان جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا. ونأمل مخلصين أن ترتقي جميع الأطراف المعنية إلى مستوى الحدث وأن تتحمل مسؤولياتها، ونشجعها على القيام بذلك، من أجل تمكين الشعب الليبي من تحقيق تطلعاته في السلام ومستقبل أكثر إشراقاً.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هانا تيتيه، على إحاطتها. وأود أن أعرب عن دعمنا الكامل لتنفيذ خريطة الطريق. فالحالة الهشة في ليبيا تشهد على الحاجة الملحة لإعادة إطلاق العملية السياسية. وأشكر أيضاً ممثل الصومال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على تقريره المقدم إلى المجلس. كما أرحب بحضور ممثل ليبيا.

لدي أربع نقاط أود طرحها.

أولاً، في أعقاب الاشتباكات الدامية التي هزت طرابلس في أيار/مايو وأثارت قلقنا الشديد، لا يزال الوضع الأمني في ليبيا محفوفاً بالمخاطر. وتشيد فرنسا بالعمل الذي تقوم به لجان الهدنة التي تم تشكيلها تحت رعاية المجلس الرئاسي وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وندعو جميع الأطراف السياسية والجماعات المسلحة إلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها زعزعة استقرار البلد وإلى الالتزام بوقف إطلاق النار. يجب حماية المدنيين، ويجب اتخاذ التدابير المناسبة ضد مرتكبي أعمال العنف.

ويجب الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام 2020 في جميع أنحاء الأرض الليبية. ونشجع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، على مواصلة أداء أدوارها لتحقيق هذا الهدف وتعزيز إعادة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية. كما أن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة أمر ضروري لاستقرار البلد وسيادته.

وفي هذا السياق الهش، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاحترام الكامل لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا. أظهرت أعمال العنف التي وقعت في أيار/مايو مدى أهمية ضمان التنفيذ الكامل لها. وفي هذا الصدد، أذكر بأن عملية إيريني التابعة للاتحاد الأوروبي هي المبادرة الوحيدة التي تتمتع بتفويض لتنفيذ حظر الأسلحة في ليبيا وبالتالي المساهمة في مكافحة تهريبها.

ثانياً، أثني على العمل الذي قامت به اللجنة الاستشارية في الأشهر الأخيرة وعلى عملية التشاور مع السكان الليبيين التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. يجب أن تكون أصوات الشعب الليبي مسموعة، ويجب أن يكون قادراً على اختيار ممثليه وقادته. وتشيد فرنسا بإجراء المرحلة الثانية من

الانتخابات البلدية. ولكننا نأسف، على غرار الأمين العام، لعدم التمكن من إجراء تلك الانتخابات في جميع أنحاء البلد. وندعو القادة السياسيين إلى تمكين إجراء الانتخابات بشكل صحيح. إن نتائج المشاورات التي أجرتها البعثة تظهر بوضوح أن الليبيين يتوقون إلى التغيير، بعد أكثر من أربع سنوات من إلغاء انتخابات عام 2021. لقد استمر المأزق السياسي في ليبيا لفترة أطول بكثير مما ينبغي. فالوضع الراهن يؤجج عدم الاستقرار، كما يشير إلى ذلك تصاعد العنف في طرابلس في الربيع. وتهيب فرنسا بالأطراف المعنية الليبية والدولية التعاون مع الممثلة الخاصة من أجل التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي وضعتها. فهنا يكمن السبيل إلى تحقيق توحيد جميع المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في أقرب وقت ممكن. إن مصلحة الشعب الليبي على المحك.

ثالثاً، يجب أن تقترن إعادة إطلاق العملية السياسية بإصلاحات اقتصادية عاجلة. ويؤدي تدهور الوضع الاقتصادي إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار. ومن الملحّ أن يتم التوصل إلى اتفاق على ميزانية موحدة. ومن الضروري أيضاً ضمان شفافية وحيادية ومساءلة المؤسسات الاقتصادية والمالية واستقلالية مؤسسات التدقيق والرقابة.

رابعاً وأخيراً، لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا مقلقة للغاية. ويجب التحقيق بشكل كامل في حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والاختفاء القسري. وندعو السلطات الليبية إلى حماية الحريات المدنية وتحسين حماية المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين.

في الختام، ستواصل فرنسا دعم الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام لتمكين ليبيا من استعادة سيادتها ووحدتها واستقرارها. ونحن على استعداد لدعم تنفيذ خريطة الطريق، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون مع الممثلة الخاصة تيتيه.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة تيتيه ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

لم تنته حالة الجمود السياسي في ليبيا، ولا يزال الوضع الأمني هشاً. وينبغي للمجتمع الدولي التركيز على الأسباب الجذرية للمشكلة وبذل جهود مشتركة لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجه ليبيا. وأود أن أطرح النقاط التالية.

أولاً، إن النهوض بالعملية السياسية هو المخرج الأساسي. منذ فترة طويلة، كان تحقيق الوحدة الوطنية هو الطموح العام والتوقع الملح للشعب الليبي. ويجب على المجتمع الدولي مجتمعاً أن يدفع الأطراف المعنية لسماع أصوات الشعب وإظهار الصدق في حل خلافاتها وبناء توافق في الآراء حول إجراء الانتخابات. وقد قامت الممثلة الخاصة تيتيه بقدر كبير من العمل في هذا الصدد. وترحب الصين بذلك. وتأمل الصين أيضاً أن تواصل الممثلة الخاصة تعزيز التواصل مع جميع الأطراف وضمان أن تحظى خريطة الطريق السياسية المقدمة إلى مجلس الأمن بالقبول الكامل من جميع الأطراف وأن تكون فعالة على أرض الواقع. تجلب الانتخابات المحلية الأمل وتضع الأسس للانتخابات الوطنية والتغيير السياسي. وترحب الصين

بالنجاح في إجراء الانتخابات المحلية الناجحة التي أجريت مؤخرا في 26 بلدية في ليبيا، ولكنها تعرب عن قلقها إزاء الهجمات على المكاتب الانتخابية في العديد من الأماكن. ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة إجراء الانتخابات في البلديات الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي توفير التمويل والدعم الفني اللازمين. وتدعم الصين المضي في عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها في إطار تحقيق نتائج ملموسة.

ثانيا، إن الحفاظ على الاستقرار الوطني أولوية قصوى. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن التوترات في طرابلس ومناطق أخرى قد خفت حدتها بعض الشيء، ولكن الوضع لا يزال هشا. وعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مؤتمره لرؤساء الدول والحكومات الشهر الماضي والذي أكد الدعم لاستعادة السلام والاستقرار في ليبيا. وتقدر الصين الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وبالنظر إلى الوضع الراهن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ وقف إطلاق النار بفعالية والحفاظ على الاستقرار في طرابلس، مع الدفع باتجاه نزع سلاح الجماعات المسلحة وتحقيق ترتيبات أمنية دائمة. وينبغي تقديم الدعم المستمر لدمج المؤسسات العسكرية والأمنية في شرق ليبيا وغربها والإسراع بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة الأجانب. لطالما أثرت مسألة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين على الاستقرار الاجتماعي في ليبيا. وتشجع الصين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز التعاون والاشتراك في مساعدة ليبيا في معالجة هذه المشكلة المستمرة.

ثالثا، يوفر تعزيز الاستقرار الاقتصادي أساسا مهما. ويشير تقرير الأمين العام (S/2025/509) إلى أن صادرات ليبيا النفطية تتحسن بشكل عام، وأن سعر صرف الدينار مستقر نسبيا، وأن ديوان المحاسبة الليبي يحرز تقدما جيدا في توحيد المعايير التقنية. وترحب الصين بهذا التقدم. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أيضا أن غياب ميزانية موحدة لفترة طويلة ووجود عجز مالي خطير في ليبيا يشكلان عوائق أمام تنميتها الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي دعم ليبيا في تعزيز إصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق ميزانية موحدة في أقرب وقت ممكن. في كانون الثاني/يناير الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2769 (2025)، الذي يسمح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإعادة استثمار الاحتياطيات النقدية المجمدة. وينبغي للمؤسسات المالية المعنية تنفيذ هذا القرار وعدم الاستمرار في تجاهلها لمطالب ليبيا المعقولة، ناهيك عن استمرارها في ترك الثروة المشتركة للشعب الليبي تتآكل بشكل غير قانوني.

إن ليبيا تمتلك موارد غنية وإمكانات كبيرة، ولكنها عانت لسنوات من النزاعات المستمرة وتعثر التقدم في العملية السياسية والمعاناة المستمرة لشعبها. والسلام والتنمية هما الاتجاه الرئيسي في العالم. إن ازدهار ليبيا وجودة حكمها يصبان في المصلحة المشتركة لجميع الأطراف، وسيجلبان المزيد من الفرص للمنطقة والعالم. ونأمل أن تضع جميع الأطراف الليبية المصلحة العامة للبلد وشعبه فوق كل اعتبار، وأن تعزز الوحدة والتعاون فيما بينها. كما نأمل أن تضع البلدان الأجنبية تنمية أفريقيا عموما في الحسبان وأن تنتشل معا الوضع الليبي من حالة الجمود إلى مستقبل أكثر إشراقا.

وتكرر الصين دعمها لعمل الممثلة الخاصة تيتيه وعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. في الشهر المقبل، سيقدم الأمين العام غوتيريش إلى المجلس استعراضا استراتيجيا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونتوقع أن نرى توصيات عملية انطلاقا من الاستعراض بشأن تحسين ولاية البعثة وهيكلها من أجل تعزيز

جودة البعثة وفعاليتها، دعما للسلام والاستقرار في ليبيا بشكل أفضل. إن الصين، باعتبارها صديقة جيدة لليبيا، على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي والاضطلاع بدورنا البناء في حل المسألة الليبية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بنما.

تعرب بنما عن تقديرها للإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هانا تيتيه، وتنوه وتشيد بقيادتها على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونؤكد مجددا دعمنا لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتزام الممثلة الخاصة بالحوار السياسي في ليبيا. ونشكر أيضا نائب الممثل الدائم للصومال، سعادة السيد محمد ربيع يوسف، على عمله على رأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وعلى التقرير الذي قدمه في هذه الجلسة (S/2025/509). ونرحب بتقدير خاص بالممثل الدائم لليبيا، الذي يعكس حضوره الموقر أهمية وإلحاح التحرك نحو توافق الآراء والعمل الملموس.

ويوضح التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة أن ليبيا لا تزال تواجه أزمة بالغة التعقيد. إن التشرذم المؤسسي، والعنف المسلح، وانعدام الثقة بين المواطنين، والتدخل الأجنبي المستمر، والمخاطر الناجمة عن التوترات الإقليمية، كلها أمور تدل على مدى هشاشة وصعوبة الحالة حاليا فيما يتعلق بالحوكمة. وفي هذا السياق، نؤكد على الحاجة الملحة إلى خريطة طريق واضحة وقابلة للتطبيق وتركز على النتائج لتوجيه عملية انتخابية تجرى في الوقت المناسب بهدف إجراء انتخابات رئاسية حرة وشاملة للجميع وشرعية في أقرب وقت ممكن.

ونقر بالتطورات المشجعة في العملية الانتخابية، مع إجراء الانتخابات البلدية مؤخرا في 26 بلدية. ومع ذلك، نأسف لتعذر عقدها في عدة مناطق من البلاد بسبب ادعاءات حدوث تدخلات سياسية.

ومع ذلك، ستسمح هذه العملية للسلطة الانتخابية بإثبات قدرتها على تنسيق العملية. إن استخدام أساليب معينة لتعطيل العمليات الانتخابية يشكل انتهاكا للحقوق السياسية الأساسية للناخبين ويقوض أسس التحول الديمقراطي المشروع.

وتعترف بنما بالجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية للخبراء الليبيين، بدعم فني من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لوضع مسارات قابلة للتطبيق للحوار الوطني والمضي قدما في تنفيذ خريطة الطريق هذه. وهذا الأمر، بالإضافة إلى وضع جدول زمني للانتخابات، من شأنه أن يمثل ميثاقا جديدا بين الدولة ومواطنيها، وأداة رئيسية لإعادة تحديد أسس السلطة وتيسير الانتقال الديمقراطي المنظم. إننا ندرك تعقيدات ومخاطر محاولة إجراء الانتخابات، بمجرد توفر الحد الأدنى من الشروط التي تسمح بإجراء العملية.

وفي هذا السياق، ونظرا لضجر الشعب الليبي الذي يعاني من طول الانتظار، يجدر بنا أن نتساءل عما إذا كان من المناسب النظر في الإمكانية المحفوفة بالمخاطر لإجراء الانتخابات، بأقل تأخير ممكن، بمجرد توفر الحد الأدنى من الشروط التي تتيح إجراء عملية انتخابية من شأنها أن تكون، على أي حال، عاملا ضاغطا لتعزيز أسس المصالحة الوطنية التي طال انتظارها.

وتؤكد بنما من جديد دعمها لعملية انتخابية تؤدي إلى مؤسسات موحدة وتمثيلية وفعالة، وتشدد على أن هذه العملية يجب أن تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة والشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين للتمثيل الوطني الحقيقي.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، نؤكد على أنه يجب أن يكون أداة لتحقيق الاستقرار وليس عقبة أمام الانتعاش الاقتصادي. ويجب أن تكون أي تدابير متناسبة ومبررة وخاضعة للاستعراض بانتظام، مع تجنب الآثار السلبية على السكان المدنيين وعلى سير عمل الدولة.

إن البعد الإقليمي للنزاع يستحق اهتمام المجلس. ومما يثير القلق التورط المزعوم لجهات فاعلة خارجية في جنوب ليبيا والتقارير التي تتحدث عن استخدام الأراضي الليبية كمنصة لعمليات عسكرية غير مصرح بها في المناطق الحدودية.

وتحيط بنما علما باستئناف الجهود الدبلوماسية. ونرحب بإعادة تنشيط لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا في برلين بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك بالمحادثات الأخيرة بين ليبيا وتركيا وإيطاليا لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالي الحوكمة والأمن. كما ندرك أهمية اللجان المشتركة، باعتبارها منتديات أساسية لتوليد توافق في الآراء والمضي قدما في توطيد الاتفاقات السياسية الرامية إلى إنشاء إطار مؤسسي شرعي.

وتاريخ ليبيا الحديث حافل بالفرص المستمرة التي لم تُغتنم بعد. لذلك يجب علينا المضي قدما من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة تتماشى مع مبادئ دعم السيادة وتعزيز الحوار ودعم المؤسسات القوية والشرعية. وتجدد بنما التزامها بحل سياسي شامل للجميع ويأتي في الوقت المناسب، إذ تدرك أن تهيئة الظروف المستقرة في ليبيا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الالتزام والاقتناع بعملية ديمقراطية حقيقية تحظى بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية أتقدم لكم بالشكر لتنظيم هذه الجلسة الهامة. كما نشكر ممثل الصومال بما تقدم به خلال رئاسته للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا. نتمنى للصومال التوفيق، كما نشكر السيدة هانا تيتيه على إحاطتها.

نقدم الشكر لمبعوثة الأمم المتحدة ولفريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما بذلوه خلال الأشهر الماضية، لعقد عديد اللقاءات في مختلف المدن الليبية ومحاولة استطلاع الآراء لفهم ما يريده الليبيون بمختلف شرائحهم. وهي جهود تشكرون عليها.

ولكن هنا أيضاً ننوه أن النتائج المعلن عنها تعتبر عينات من آراء المجتمع الليبي، يمكن الاستئناس بها ولكن ليس بالضرورة كافية لاستطلاع آراء جميع الليبيين في كل أنحاء ليبيا. لأنه بالتأكيد يحتاج ذلك طرقاً أكثر شمولا ودقة، ولا يجب حصر الخيارات والمبادرات من خلال عينة بسيطة كهذه.

السيدة تيتيه، لقد أخذنا علما بالخطة التي تم عرضها وقدمتِ ملامحها اليوم. ومن الواضح أننا لن نستطيع التعقيب عليها حتى تتضح أكثر ويتم دراستها، فهناك بالتأكيد أسئلة كثيرة تدور في الأذهان. كما أنها تحتاج إلى مزيد من النقاش المباشر مع الليبيين ومع الهيئات والقيادات السياسية المختلفة.

ولكن في هذا السياق علينا التأكيد مجدداً بأن أي عملية سياسية قادمة مهما كان شكلها يجب أن تراعي النقاط الخمس التالية.

أولاً، العمل على إنهاء المراحل الانتقالية وعدم تكرار أخطاء الماضي. لأنه من المهم عدم فقدان ثقة الليبيين في عمل البعثة مجدداً. فهذه الثقة الآن على المحك نظراً لتوافد عديد المبعوثين عبر السنوات وللحلقة المفرغة وللتجارب السابقة التي لم تأت إلا بمزيد من الأزمات والصراعات.

ثانياً، يجب أن يشمل أي حوار تمثيلاً للأطراف السياسية الفاعلة دون إقصاء. وإدماج شرائح المجتمع الليبي بشكل موضوعي وبناء، مع احترام الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات وجنيف والمؤسسات المنبثقة عنهما وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

ثالثاً، إعداد خارطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد للوصول إلى إجراء انتخابات عامة مباشرة حرة وشفافة وفي أقرب وقت ممكن، مبنية على قاعدة دستورية وقوانين عادلة قابلة للتنفيذ من شأنها تجديد الشرعية وتوحيد مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والسيادية.

رابعاً، الحفاظ على ما تحقق من استقرار أمني ولو نسبي في الآونة الأخيرة، وأن تراعي أي عملية سياسية جديدة الحفاظ على هذا الاستقرار وتفادي ما من شأنه خلق مواجهات أو نزاعات مسلحة جديدة في كافة مناطق ليبيا بسبب عشوائية المبادرات المقترحة أو عدم نضجها.

خامساً، محاسبة فعلية للمعرقلين سواء أفرادا كانوا أو دولا. فغياب هذه المحاسبة جعل من جميع المبادرات وخطط الأمم المتحدة السابقة وحتى قرارات هذا المجلس دون معنى.

وللتذكير فقط عندما تم التوقيع على اتفاق جنيف، كانت خارطة الطريق مدتها ثمانية أشهر، وكان هناك حزمة من الاستحقاقات المتوقعة تطبيقها. فماذا حدث بعد أن سجل أكثر من ثلاثة ملايين ناخب وكان الجميع مستعدا للعملية؟ تم نسف هذه الانتخابات أيام قبلها. وحتى اليوم لم نر ولم نسمع أي ردة فعل نحو من أفسد هذه العملية أو عرقلها أو من دعمهم لفعل ذلك.

فما هي الضمانات اليوم التي يقدمها المجلس والمجتمع الدولي لإنجاح أي عملية انتخابية جديدة أسوة بما كان سيحدث في عام 2021؟ كانت ستنتهي السلطة التنفيذية والهيئات الموجودة وقتها. ولم يكن هناك صراع على أي حكومة تحكم. ولكن للأسف حدث ما حدث ولم يكن هناك ردة فعل جدية.

رغم التحديات التي يمر بها البلد، أظهرت التجربة الأخيرة في نجاح إقامة الانتخابات البلدية وبالأخص في المنطقة الغربية في أكثر من 84 بلدية على مرحلتين وبإشراف المفوضية العليا للانتخابات ودعم من الحكومة والأجهزة الأمنية التابعة لها، أظهر ذلك قدرة الليبيين، كما قلتم جميعا اليوم، على تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة إذا توفرت الظروف المناسبة لذلك وقدرتها على تجاوز ما قد يحدث من خروقات. ولكن

للأسف، وكما ذكرت السيدة تيتيه في إحاطتها اليوم وذكرتم، فإن الانتخابات البلدية أوقفت في عدة مناطق في شرق ليبيا وجنوبها قبل يوم من انطلاقها من السلطات هناك دون وضوح أسباب ذلك حتى الآن.

وهذا الأمر يوضح ويثبت أن نجاح أي عملية انتخابية في ليبيا ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك. فأين المجتمع الدولي ومجلس الأمن من هذا؟ لأن هذا اختبار لكم جديد. سكوتكم على عدم إتمام العملية الانتخابية للبلديات في ليبيا سيعطي إشارة سلبية بأنه سيكون نفس الموقف تجاه أي انتخابات مستقبلية.

كذلك من الضروري دعم كافة الجهود لاعتماد ميزانية موحدة وإيجاد ترتيبات مالية تحترم القوانين والتشريعات الوطنية وآليات عمل المؤسسات المنبثقة من الاتفاق السياسي الليبي. إن استمرار الإنفاق الموازي يخلق ازدواجية مالية تفقد الدولة قدرتها على التخطيط ويشكل بيئة خصبة للفساد، وهدر المال العام، ويحرم المواطن من تحسين الخدمات الأساسية التي تستنزفها قنوات إنفاق غير شرعية وغير خاضعة للرقابة.

إن ما يريده كل ليبي أن يرى كل الجهود والمبادرات منصبة لبناء دولة المؤسسات والقانون وضمان احتكار الدولة وحدها للسلاح وفرض سيادتها على كافة التراب الليبي وإنهاء كافة أنواع التواجد الأجنبي. وفي هذا الصدد، نطلب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم جهود السلطة التنفيذية المتمثلة في المجلس الرئاسي والحكومة والأجهزة التابعة لهما لبسط الأمن ومكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب ولإنهاء كافة أنواع المجموعات المسلحة والشبكات الإجرامية الخارجة عن القانون، مما يعزز العمل على استعادة هيبة الدولة ومؤسساتها لإنهاء كافة محاولات الابتزاز والترهيب والإجرام.

كما نطالب بدعم اللجان الأمنية التي شكلت من المجلس الرئاسي مؤخراً للتهدئة، وكذلك دعم كل الجهود التي تتم لحماية الحدود ومحاربة الاتجار بالبشر وتهريب الوقود والسلاح وغيرها، وتوفير الإمكانيات والتدريبات اللازمة للسلطات الشرعية لتحقيق ذلك.

ما زالت ليبيا تعاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أبرزها حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، التي حدثت في عدة مناطق ليبيا ولعدة نشطاء وسياسيين، كان أبرزها ما حدث بحق أعضاء منتخبين من مجلس النواب. هذه الممارسات تمثل خرقا صارخا لسيادة القانون وحق الليبي في الحياة والتعبير عن آرائه بكل حرية.

ومن هنا فإننا نؤكد على ضرورة أن يضطلع المجلس بمسؤولياته عبر إدانة هذه الانتهاكات بشكل واضح وصريح من أي كان وفي أي مكان، والضغط على الأطراف المسؤولة للكشف عن مصير المغيبين، ودعم الآليات الوطنية والدولية والدور التكاملي بينهما، لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وإنهاء حالة الإفلات من العقاب. فلا يمكن الحديث عن مسار سياسي ناجح في ظل الإفلات من العقاب، والجرائم لا تسقط بالتقادم.

في الختام نذكركم ونذكركِ، السيدة تيتيه، مجدداً بأننا نعيش لحظة فارقة من عمر الأزمة في بلدي. ولا يخفي الليبيون شكوكهم من أي مبادرات أو خرائط طرق أو غيرها بسبب التجارب السابقة. وأنتم الآن أمام مسؤولية أخلاقية أمام الليبيين لما يعانونه منذ وضعهم على الفصل السابع طول هذه السنوات.

إن الجميع يعلم أن أزمة ليبيا ليست قانونية بل هي جوهرها أزمة سياسية بامتياز وتفاقمت بسبب حجم التدخلات السلبية على مدار السنوات. يكفي أن تروا قائمة الدول المشاركة في مسار مثل مسار برلين على

سبيل المثال لمعرفة حجم الدول التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر. ندعم الدعم الدولي الإيجابي، ولكن للأسف إن الكثيرين يتدخلون بشكل سلبي وأصبحت ليبيا ساحة بالوكالة.

كل المظاهر التي يتم نقاشها اليوم ومن قبل سواء موضوع الهجرة غير الشرعية، انتشار السلاح، والجماعات الإرهابية، أو الجماعات المسلحة، أو انتهاكات حقوق الإنسان إلى تهريب النفط وغير ذلك، جميعها ليست سوى أعراض. ولن يكون هناك حل للأزمة ما لم تركز الجهود على تسوية سياسية شاملة ومصالحة حقيقية وحل جذري ينهي التدخلات والانقسام وتعيد الشرعية للشعب عبر انتخابات حرة وشفافة ووجود دستور دائم للبلد. وكما نسمع منكم دائما، دعم فعلي للقيادة والملكية الليبية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 16/55.